الأمم المتحدة

A/ES-10/1017–S/2024/919

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 December 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 16 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

منذ 436 يوما، تشن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حرب إبادة جماعية في قطاع غزة المحتل، مستهدفة السكان المدنيين وكل ما تعتمد عليه الحياة، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني الذين يسعون إلى الحفاظ عليها.

وللشهر الخامس عشر على التوالي، يعاني الشعب الفلسطيني من القتل الجماعي، والتشويه الجماعي، والتشريد الجماعي، والاختطاف والسجن الجماعي، والعقاب الجماعي، والتجويع الجماعي، في ظل حصار القرون الوسطى الذي تفرضه إسرائيل والهجوم الذي يشنه جنودها الفاسدون بلا هوادة.

مذبحة في بيت لاهيا: مقتل 75 شخصا، بينهم أطفال ونساء.
مذبحة في خان يونس: مقتل 20 شخصا، بينهم نساء وأطفال.
مذبحة في بيت لاهيا: مقتل 66 شخصا، بينهم أطفال ونساء.
مذبحة في مدينة غزة: مقتل 21 شخصا، بينهم نساء وأطفال.
مذبحة في المواصي: مقتل 12 شخصا، بينهم أطفال ونساء.
مذبحة في دير البلح: مقتل 34 شخصا، بينهم نساء وأطفال.
مذبحة في مخيم النصيرات للاجئين: مقتل 36 شخصا، بينهم أطفال ونساء.
مذبحة في مخيم البريج للاجئين: مقتل 11 شخصا، بينهم نساء وأطفال.
مذابح في شمال ووسط وجنوب قطاع غزة: مقتل 52 شخصا، بينهم أطفال ونساء.

241224 191224 24-23885 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

هذا هو الواقع اليومي المرعب في جميع أنحاء غزة، ولا تلوح في الأفق نهاية له. وتم استهداف المدنيين، والعاملين في المجال الإنساني، والأطباء، وعمال الإنقاذ، والصحفيين، فلا أحد في مأمن من الهجوم الإسرائيلي.

وتم استهداف المنازل، والمستشفيات، ومخيمات اللاجئين، ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وما يسمى "المناطق الآمنة"، وقوافل المساعدات الإنسانية، والكنائس، والمساجد، فلا مكان آمن من قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وقتل طفل على يد قناص إسرائيلي، وقتل طاهٍ يعمل في مطبخ خيري بطائرة مسيرة، وأبيدت عائلة بصاروخ إسرائيلي، ودمر حي سكني كامل بقنابل إسرائيلية، فلا أحد بسالم.

وهناك مجازر ودمار شامل بالطائرات الحربية والدبابات والزوارق البحرية والطائرات المسيرة وكل أشكال الأسلحة الفتاكة الأخرى. وهناك هجمات متعمدة وممنهجة ضد السكان المدنيين، مع ارتكاب قادة وجنود إسرائيليين لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية كل يوم. ومع ذلك، ما برحت بعض البلدان تمد إسرائيل بالأسلحة في تجاهل للمطالبات بوقف عمليات نقل الأسلحة، منتهكةً بذلك التزاماتها القانونية والإنسانية والأخلاقية ومعمقةً بذلك تواطؤها في هذه الإبادة الجماعية.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تجاوز عدد الضحايا في غزة منذ فترة طويلة 000 150 شخص بين قتيل وجريح. وتجاوز عدد القتلى الفلسطينيين 000 45 شخص، وتجاوز عدد الجرحى الفلسطينيين 000 106 شخص. ولا يقل عدد النساء والأطفال ضمن الضحايا عن نسبة 70 في المائة.

ومنذ بدء الحصار الإسرائيلي لشمال غزة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، قُتل ما لا يقل عن 000 3 فلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. وفي كل يوم تدفن الأمهات أطفالهن والآباء أطفالهم، ويدفن الأطفال اليتامى آباءهم، ويدفن الصغار عائلاتهم، ويدفن الزملاء زملاءهم من العاملين في المجال الإنساني والصحفيين، وتدفن عائلات بأكملها تحت أنقاض منازلها.

وتشير التقديرات إلى أن 000 26 من الجرحى في غزة تعرضوا لإصابات غيرت مجرى حياتهم ولإعاقات دائمة. ويوجد في غزة الآن أكبر عدد من الأطفال المبتورة أطرافهم نسبة إلى عدد السكان، على صعيد العالم. ويزداد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة يوما بعد يوم، حيث يُتركون لتحمل الصدمات والتحديات الناجمة عن إعاقاتهم دون الحصول على الأجهزة المساعدة أو الرعاية التأهيلية وفي ظل حرمان السلطة القائمة بالاحتلال لهم من الإجلاء الطبي.

ولكن حتى هذه الأرقام المروعة هي دون العدد الحقيقي للضحايا. فلا يزال الآلاف والآلاف من المدنيين الفلسطينيين في عداد المفقودين تحت ألواح الخرسانة وأطلال منازلهم، متحللين ومحرومين من الدفن الكريم، أو مدفونين في مقابر جماعية، أو مدفونين على عجل من قبل عائلاتهم في ظل استمرار الهجوم، أو متروكين ليموتوا في الشوارع حيث لا يمكن انتشالهم تحت النيران الإسرائيلية، أو مختطفين ومقتولين على يد جنود إسرائيليين دون أي أثر. ولم يدرج أي منهم في التعداد الرسمي للضحايا الذين يصلون إلى المستشفيات. وبالمثل، فإن العديد من الجرحى لا يمكنهم الحصول على الرعاية الطبية الرسمية بسبب الدمار الذي لحق بمستشفيات المنطقة، ولم يبقَ لهم سوى رعاية مواطنيهم الذين يملكون وسائل بدائية للغاية ولا يملكون سجلات رسمية لإصاباتهم.

وفي هذا الصـــدد، قدّرت مجلة "لانســـيت"، وهي مجلة طبية عالمية رائدة تنشـــر أبحاث العلماء في جميع أنحاء العالم، في تموز/يوليه 2024 أن عدد الضـــحايا الفعلي في غزة تجاوز على الأرجح 000 186 شخص. وبعد شهور، من المحتمل أن يكون هذا الرقم متحفظًا، مع الأخذ في الاعتبار الخسائر المباشرة الناجمة عن الهجمات العسكرية، إضافة إلى الخسائر غير المباشرة الناتجة عن حالات الطوارئ الإنجابية والأمراض المعدية وغير المعدية. وانتشرت حالات سوء التغذية والتهابات الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي وغيرها من الأمراض كالنار في الهشيم بسبب الحصار الإسرائيلي على وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والماء والأدوية اللازمة لبقاء السكان على قيد الحياة، وتدمير المستشفيات والخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات رعاية الأمومة، وشبكات الصرف الصحي والمياه.

وفي حين أن المجتمع الدولي كان قد اعتبر غزة قبل عام مضـــى كارثة إنســـانية، فإن الأمر الآن يتجاوز مجرد كارثة إنسانية. فهي أيضا كارثة حقوق إنسان، وكارثة صحية، وكارثة مجاعة، وكارثة إسكان، وكارثة صـــرف صـــحي، وكارثة بيئية، وكارثة صـــحة نفســـية. إنها كارثة النظام القانوني الدولي. وكما أكد الأمين العام غوتيريش: فإن "الكارثة التي تشهدها غزة ليست سوى انهيار كامل لإنسانيتنا المشتركة".

وقد عبرت سـيغريد كاغ، كبيرة منسـقي الأمم المتحدة للشـؤون الإنسـانية وإعادة الإعمار في غزة، مؤخرا عن حجم الدمار الذي تتسبب فيه إسرائيل. إذ ذكرت في إحاطتها أمام مجلس الأمن، في جملة أمور، ما يلي: "لقد زرت غزة على مدى ثلاثة عقود من حياتي، بصـــفات مختلفة، ولا شـــيء يهيئك كإنســـان لأن تتلقى الخسائر والصدمة والمعاناة والفقدان والشعور بالتخلي الذي يشعر به الفلسطينيون ... لقد حولت غزة إلى مشهد يسود فيه الموت والدمار والحرمان والمرض".

كما يمتد فساد العدوان الإسرائيلي إلى الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث تواصل قوات الاحتلال والمتواطئون معها – عصابات المستوطنين والميليشيات – اعتداءاتها اليومية وترويع السكان المدنيين الفلسطينيين. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2023 وتشرين الثاني/نوفمبر 2024، وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقتل 986 فلسطينيا، من بينهم 210 أطفال، وإصابة 879 15 شخصا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين. كما تستمر إسرائيل في الاعتقالات الجماعية، إذ اعتقلت 100 12 فلســـطيني، من بينهم 440 امرأة و 795 طفلاً (لا تشـــمل الأرقام آلاف المختطفين من غزة)، واحتجزتهم في ظروف مزرية وعرضـــتهم للضـــرب والإيذاء الجســـدي والنفســـي والإهمال الطبي والتعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي.

كما تواصل إسرائيل تهجيرها العنيف والقسري للمدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم، وهدم منازلهم، وتمكين المستوطنين المتطرفين والسماح لهم بإرهاب المدنيين، وخاصة العائلات البدوية، لطردهم من مجتمعاتهم. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، هُجِّر ما لا يقل عن 757 1 فلســـطينيا، من بينهم 855 طفلًا، قســـرًا نتيجةً لأعمال العنف وعمليات الهدم والإخلاء التي تستهدف الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة على وجه الخصوص.

ولا جدال في أن التهجير القسري المنهجي للشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل يشكل تطهيرًا عرقيًا. وعلى الرغم من أن حملة التطهير العرقي هذه تصاعدت إلى أقصى أشكالها في الأشهر الـــ 14 الماضية – حيث تم تهجير 90 في المائة من ســـكان غزة قســـراً وســـط مطالبات صـــاخبة من قبل وزراء في الحكومة الإسرائيلية بالترحيل القسري للسكان الفلسطينيين ومواصلة الاستيطان وضم أراضيهم – إلا أنها ليست جديدة.

فهي جزء من حملة استمرت لعقود من الزمن لنزع ملكية الشعب الفلسطيني وطرده من أرضه قبل النكبة وخلالها وعلى مدى أكثر من 57 عامًا من الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري غير القانوني والفصل العنصري الذي قام بتحقير الشعب الفلسطيني وسعى إلى محو وجوده على أرضه.

وقد أدى غياب المساءلة – لا سيما إخفاق مجلس الأمن في فرض وقف إطلاق النار في مواجهة هذه الأزمة وفي تنفيذ قراراته الخاصة لإنهاء هذا الاحتلال غير القانوني – إلى إطالة أمد هذه الوحشية، وهو ما شجع قادة إسرائيل المجرمين وجيشها الفاسد الذي لا أخلاق له. إنهم يرتكبون الفظائع على نطاق واسع وبغطرسة بغيضة، معتقدين أنه لن تكون هناك عواقب لجرائمهم، معتمدين كلياً على فيتو الولايات المتحدة لمواصلة حماية إسرائيل من المساءلة وحماية رئيس وزرائها ووزير دفاعها السابق من العدالة، حتى في مواجهة المذكرتين الصادرتين عن المحكمة الجنائية الدولية لاعتقالهما بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وهذه الحماية غير المبررة تغذي بشكل مباشر إفلات إسرائيل من العقاب. وإسرائيل لا تكترث بقرارات مجلس الأمن، لا القرار 2735 (2024) لوقف إطلاق النار، ولا القرار 2334 (2016) لوقف الاستيطان وتحقيق حل الدولتين، ولا أي قرار خلال السنوات السبعة والسبعين الماضية. ولا تكترث إسرائيل بالتدابير التحفظية الملزمة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا. ولا تكترث إسرائيل بكون الجمعية العامة طالبت مرة أخرى بوقف إطلاق النار – وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار – بموجب قرارها دإط–26/10 المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر. ولا تكترث إسرائيل بكون عشرات الدول تدعو إلى فرض حظر على توريد الأسلحة إليها.

ولا تهتم إسرائيل لأنها دفعت إلى الاعتقاد بأنها دولة فوق القانون، وأنه لن يكون هناك ثمن لجرائمها أبدًا، وأن بإمكانها التهرب من المساءلة إلى الأبد.

وليس هناك ما يكشف عن هذه العقلية الإجرامية أكثر من قيام الجنود الإسرائيليين أنفسهم ببث فظائعهم ضد الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين على الهواء مباشرةً وتفاخرهم بها أمام العالم، حيث يكشفون كل يوم عن نية إسرائيل إيذاء الفلسطينيين وتدمير كل مظاهر الحياة في غزة. وتتجلى هذه النية أكثر في التحريض اليومي والعلني من قبل مسؤولين إسرائيليين، يطالبون بالمزيد من القتل والتدمير، ويتوعدون صراحةً بالتطهير العرقي والمزيد من الاستيطان والضم، وفي تحدي رئيس الوزراء الإسرائيلي لمطالبات العالم بوقف إطلاق النار وتبادل الرهائن، متحدياً حتى مطالب شعبه.

وبالمثل، فإن إسرائيل لا تكترث بكون الجمعية العامة أعادت بأغلبية ساحقة تأكيد دعمها الكامل لولاية الأونروا باتخاذها القرار دإط–25/10 في 11 كانون الأول/ديسمبر. فعلى النقيض، تواصل إسرائيل حملة تشهير خطيرة ضد الأونروا، وتدابير لعرقلة عمليات الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، واعتداءات على موظفي الأونروا ومبانيها، لأنها تعتقد أنها تستطيع الإفلات من العقاب، ضاربة بعرض الحائط ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، والقانون الدولي الإنساني، وكل مبادئ القانون الدولي الأخرى دون عقاب.

وإسرائيل لا تخفي هدفها المتمثل في تدمير الأونروا، التي هي العمود الفقري للعمليات الإنسانية الدولية في غزة. إن استهداف الأونروا وحرمان اللاجئين الفلسطينيين من شريان الحياة لتوفير الدعم هذا، يرتبطان ارتباطا وثيقا بحملة التطهير العرقي والمحو العرقي التي تقوم بها منذ عقود، حيث إن اللاجئين

الفلسطينيين وحقهم في العودة باتا في مرمى نيرانها مباشرة. وإذا لم يتم وقف الحظر الذي تفرضه إسرائيل على الأونروا، فإنه سيكون بمثابة حكم بالإعدام على الملايين في جميع أنحاء المنطقة الذين يعتمد بقاؤهم ومستقبلهم على مساعدتها التي لا غنى عنها لضمان أساسيات الحياة، من التعليم إلى الرعاية الصحية والمأوى والغذاء والصرف الصحي والمساعدة الطارئة والحماية، وذلك ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لمحنتهم.

ويجب منع إسرائيل من تدمير جميع نظم الدعم المتاحة للشعب الفلسطيني. ويجب منعها من استهداف العاملين في المجال الإنساني الذين يسعون إلى مساعدة الشعب الفلسطيني. ولا يمكن للعالم أن ينسى أن إسرائيل قتلت بالفعل 337 من العاملين في المجال الإنساني، وكان 254 منهم من موظفي الأونروا. ويجب أن يعلم أن إسرائيل استهدفت حتى رجلا كان يدير مطبخ حساء في شمال غزة لإطعام آلاف الجوعى الذين لم يعد لديهم أي وسيلة أخرى للعيش، فقد قتلت محمود المدهون بطائرة مسيرة رباعية المراوح في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما يكشف أكثر مخططاتها لتدمير كل مظاهر الحياة في غزة والقضاء على كل من يسعى للحفاظ على الحياة.

وفي هذا الصدد، نشدد على التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية الذي خلص إلى وجود أساس كاف لاستنتاج أن إسرائيل ارتكبت ولا تزال ترتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة. وتعكس النتائج استنتاجات العديد من منظمات المجتمع المدني الأخرى والمقررين الخاصين للأمم المتحدة وعلماء القانون وحقوق الإنسان. وقد صرحت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، أنييس كالامار، بأن "إسرائيل عاملت الفلسطينيين في غزة كمجموعة دون البشر لا تستحق حقوق الإنسان والكرامة، وأظهرت أن قصدها هو تدميرهم ماديا ... وهذه إبادة جماعية" وتحث الدول على اتخاذ إجراءات فورية للسعي إلى تحقيق المساءلة والوفاء بالتزامها بمنع الإبادة الجماعية، بما في ذلك وقف عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل.

لقد آن الأوان منذ فترة طويلة لتحميل إسرائيل المسؤولية عن جرائم الحرب التي ترتكبها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحقيق العدالة للضحايا. ومن الضروري بذل جهود فورية وجادة وجماعية لوقف المذابح التي ترتكبها إسرائيل في حق الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين في غزة ووقف تجويعها لهم، ووقف التطهير العرقي لشعبنا، ووقف الاستعمار الاستيطاني وضم أراضيه، ووقف التمييز والاضطهاد ضد شعبنا، وأخيرا وقف إفلات إسرائيل من العقاب. وبالتالي، فإننا نردد النداء الذي وجهه منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مهند هادي مؤخرا: "هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء الفظائع، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، والحفاظ على حياة وكرامة جميع الناس في المنطقة".

وبينما يحل شتاء ثانٍ في غزة حاملاً معه مآسي لا توصف، ندعو مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار وإلى توفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين. وندعو إلى تقديم المساعدة الإنسانية الفورية لجميع السكان الذين يتعرضون للتجويع القسري من قبل السلطة القائمة بالاحتلال ولـ 1,9 مليون شخص شردوا قسراً وبشكل متكرر وقسري بسبب الهجوم الإسرائيلي و "أوامر الإخلاء" التي أصدرتها إسرائيل، وأصبحوا بلا مأوى وأجبروا على العيش في خيام مؤقتة أو في ملاجئ ومستشفيات مزدحمة وغير صحية، معرضين للبرد والمطر والأحوال القاسية ومياه المجارير في الشوارع، واضطروا لتحمل كل الإهانات في غياب أي ملجأ مع استمرار إمطارهم بالقنابل والصواريخ الإسرائيلية.

ونناشـــد المجتمع الدولي مرة اخرى أن يعمل على وضـــع حد لهذا العذاب. ويجب أن يفي مجلس الأمن بواجباته بموجب الميثاق، ويجب أن يستجيب لمطالبة الجمعية العامة بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار، ويجب أن يضـــمن احترام أمر محكمة العدل الدولية القاضـــي بتدابير تحفظية، ويجب تنفيذ جميع القرارات ذات الصـــلة على الفور. ولا يمكن أن يكون هناك مزيد من التأخير ولا مزيد من المواربة؛ ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للإبادة الجماعية. ونكرر مناشـــدتنا جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول والشـــعوب أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنســـاني وقانون حقوق الإنسان، والعمل على استعادة إنسانيتنا الجماعية.

ولا تدعوا يوما آخر من هذا الكابوس الكارثي يستمر بكل تداعياته اللامتناهية والخطيرة على شعبنا ومنطقتنا. ولا تدعوا عامًا آخر يبدأ بهذه الوحشية. وأوقفوا المذابح. وأوقفوا الإبادة الجماعية. وضعوا حدا لهذا الاحتلال غير القانوني ولنظام الفصـــل العنصـــري هذا. وأنهوا هذا الظلم الملحمي الواقع على الشـــعب الفلســطيني وســاعدوه على العيش أخيراً في حرية وكرامة وســلام في وطنه، وعلى تحقيق العدالة، وتحقيق استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، وفتح فصل جديد في تاريخ منطقتنا وعالمنا.

وتأتي هذه الرسـالة عطفاً على الرسـائل السـابقة البالغ عددها 852 رسـالة، والتي وجهناها بشـأن الأزمة المسـتمرة في الأرض الفلسـطينية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية، التي هي أرض دولة فلسـطين. وتشـكل هذه الرسـائل المؤرخة من 29 أيلول/سـبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 5 تشـرين الثاني/نوفمبر 2024 (A/ES-10/1015-S/2024/805) سـجلا أسـاسـيا للجرائم التي ترتكبها إسـرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، الســـلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنســـان المرتكبة بحق شـــعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أن ينتهي الآن هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني والنظام القائم على الفصل العنصري.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم